

السوشيال ميديا والمشاريع التنموية في الجزائر

Social Media and Development Projects in Algeria

الأستاذة الدكتورة /أمال نواري

أستاذ تعليم عالي

جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس، الجزائر.

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

**PROF. Amel Nouari**

**Mohamed Sherif Messaadia University, Souk Ahras, Algeria.**

**Faculty of Social Sciences and Humanities**

الملخص

تحاول هذه الورقة التطرق إلى أهمية السوشيال ميديا ( الاعلام الاجتماعي) في تفعيل المشاريع التنموية في الجزائر، و ذلك من خلال إبراز دورها في تأسيس النقاش الدائر حول التنمية والمشاريع التنموية، كامتداد للمجال العام وتوسيعا لفضائه. كما تسعى هذه الورقة إلى تناول أهمية السوشيال ميديا كمساند دائم للخطط و المشاريع التنموية من خلال اسهامها في اشراك المجتمع في خدمة متطلبات التنمية، وجعله عنصرا فاعلا في الخطط و المشاريع التنموية باعتماده على المنصات السوشيالية.

الكلمات المفتاحية: السوشيال ميديا، الإعلام الرقمي، التنمية، المشاريع التنموية.

### Abstract

This paper tries to address the importance of social media in activating development projects in Algeria, by showing its role in establishing the debate on development and development projects as an extension of the public domain and expanding its scope. This paper also seeks to address the importance of social media as a permanent support for development plans and projects through their contribution to the involvement of society in serving the requirements of development, and make it an active element in the plans and development projects by adopting on the platforms of social media.

**Key words:** social media, Digital Media, Development, Development Projects

المدخل

### أهداف البحث

يهدف البحث إلى لفت الانتباه للأهمية المحورية للسوشيال ميديا في أنجاح خطط التنمية، من خلال إبراز المحددات التي تشكل خصوصية السوشيال ميديا في علاقتها بالتنمية والمشاريع التنموية، والكشف عن مكان قوتها التأثيرية وأدوارها في العديد من القضايا والمشاريع التنموية في الجزائر ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

### أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تسليط الضوء على أدوار السوشيال ميديا في العمل الاعلامي التنموي والنهوض بالمشاريع التنموية في الجزائر، باعتبارها منبرا افتراضيا و تواصليا لدعم و مواكبة الخطط و المشاريع التنموية ذات الأبعاد الاجتماعية، الاقتصادية و السياسية.

مقدمة:

تعد عملية التنمية مطلبا هاما وضروريا للنهوض بواقع المجتمعات ورفعها. حيث تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها ورفاهية. والجزائر كغيرها من الدول التي تعتبر التنمية هدفاً استراتيجياً تسعى إلى تحقيقه، معتمدة في ذلك على مجموعة من المخططات والمشاريع الإنمائية والبرامج الفرعية، وكذا الأطر القانونية وكذا الأطر القانونية والمؤسسية التي مسّت مختلف القطاعات والمجالات الحساسة. لكن على الرغم من أن قضية التنمية تحمل من الطموحات والتفاؤل الشيء الكثير لجميع أفراد المجتمع حيث تسعى إلى:

- تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد وتشجيعهم على المشاركة بالمناسبات الاجتماعية، والأعمال الخيرية، ونشر الروح الجماعية المشتركة فيما بينهم.
- زيادة قدرة الأفراد على المشاركة في العملية السياسية، وصنع القرارات، والقدرة على الاختيار السليم.
- تشجيع الأفراد على العمل، والإنتاج، والإخلاص في العمل النابع من الضمير الداخلي للشخص، والحرص على المصلحة العامة.
- تحسين ثقافة الأفراد وزيادة الوعي لديهم، من خلال عدة طرق منها تعميم التعليم للجميع ومحاربة الأمية.

إلا أن هناك حاجة ماسة يستدعيها الوضع التنموي في الجزائر للفت انتباه الرأي العام لمشاكل التنمية، وإلى تعزيز التعاون الوطني من أجل حلها، و توسيع مشاركات أفراد المجتمع في إنجاز المشاريع التنموية (الاقتصادية والصحية والتعليمية...). الأمر الذي يزيد من أهمية الإعلام التنموي بوسائله المختلفة التقليدية منها و الجديدة؛ باعتباره الشريك الأساس والمهم في أي تنمية ناجحة، من جهة، وكأحد الدعائم الإستراتيجية لبناء مشاريع التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية، من جهة أخرى. فالإعلام التنموي ومن خلال قدراته التفاعلية يقوم بتهيئة الأجواء المناسبة، لغرض إنجاز الخطط التنموية، عبر تعزيز قدرات المواطنين والقوى المنتجة، وإقناعهم من أجل المشاركة الإيجابية والفعالة في كافة الأنشطة التنموية والقضايا التي تهم المجتمع الذي يعيشون فيه. من خلال دوره في التوعية والتربية والتثقيف و الوعي البيئي، مما يتطلب أيضا إعداد سياسات إعلامية وطنية تحدد الأولويات، وترسم الوسائل لبلوغ الأهداف المرجوة؛ انطلاقا من القاعدة العلمية التي تؤكد أن الإعلام لا ينتج التنمية بل يمهّد الطريق إليها، وأن الإعلام الرديء قد يعطل مسيرة التنمية في مراحلها كافة (الداغر مجدي، 2012، 17).

لقد أصبح اهتمام الدول ملحوظا بالإعلام التنموي لما يكتسبه من ضرورة في المساهمة بالنهوض التنموي للمجتمعات. إذ بات يشكل بمختلف وسائله وحواملها (Media support) دورا محوريا في قضايا التنمية، من خلال رصده لقضايا الفرد ومشاكله الاجتماعية، ومحاولة إيجاد الحلول الملائمة لها قصد الارتقاء بالإنسان في مجتمعه؛ وكذلك توسيع الأفق الفكرية لأفراد المجتمع؛ باعتباره إعلاما مبرجما ومخططا يرتبط بالعملية التنموية، ومتعدد الأبعاد كونه يشمل البعد الاقتصادي والسياسي والتعليمي والخدمي، ولاسيما، التربوي بصورة أكثر شمولية.

ومع ظهور الإعلام الجديد New media المتمثل أساسا في الإعلام الرقمي، وما يعرفه من تفاعل كثيف و متنامي لوسائله المختلفة وفي مقدمتها السوشيال ميديا، تعاضد دور الإعلام، وصار أقوى في نشر الأفكار وتشكيل الآراء والتوجهات لأفراد المجتمع، والتأثير في المفاهيم وحتى في الأسس الأخلاقية والتربوية لكافة الشرائح المجتمعية.

في سياق التأثيرات الهائلة للسوشيال ميديا (الإعلام الاجتماعي) بقنواتها ومنصاتها المتنوعة والكثيرة في البيئة الإعلامية التقليدية والاتصالية الجديدة. أضحت تشكل منابر إعلامية ذات قوة جذب واتصال جماهيري قوي. مكنت من الانتشار والنجاح للعديد من المواضيع والقضايا المجتمعية. كما كفلت النجاح في عملية التغيير والإصلاح المجتمعي وتقدم المسيرة الإنمائية في المجتمعات كافة (نوره الزعي، 2018). حيث اتخذت من الإعلام التنموي طريقا لها بهدف مشاركة الإعلام التقليدي في ترسيخ الأفكار والاهتمامات التنموية. ثلاث معطيات أساسية لابد من استحضارها في مدخل هذه الورقة، والتي تعد بمثابة تأطير لها و تثبيتا لسياق الحديث الذي سنكون بصددده على امتدادها:

**المعطى الأول: ومضمونه الحاجة الماسة التي يستدعيها الوضع التنموي في الجزائر، وتوجهها إلى اعداد مخططات ومشاريع تنموية :**

بعد عجز السياسات التنموية (سياسة الخصخصة و التعديل الهيكلي) التي تبنتها الجزائر قبل الألفية الثالثة، اعتبرت سنة 2000 نقطة تحول في مسارها التنموي. حيث عرفت الجزائر استعادة لأمنها الداخلي بعد العشرية السوداء، و الوفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في اسعار النفط. إضافة إلى تزايد المطالب الدولية لإدماج التنمية المستدامة ضمن الإستراتيجية الوطنية.

فالجزائر توجّهت نحو تبني إستراتيجية تنموية جديدة؛ الهدف منها الارتقاء بمعدلات النمو الاقتصادي والرفع من معدل الاستقرار الاجتماعي، من خلال تحسين المستوى المعيشي واحتواء البطالة و إنجاز البنية

التحتية؛ عبر مجموعة من البرامج و الخطط والمشاريع التنموية المنفذة أو الجاري تنفيذها و الممتدة على طول الفترة 2001 إلى 2019 وقد تمثلت أساسا في:

- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004: والتي هدفت من خلاله إلى تعزيز الطلب الكلي، وتدعيم النشاطات المنتجة التي توفر ( قيمة مضافة ومناصب العمل)، وتطوير القطاع الفلاحي، وتحفيز المؤسسات الإنتاجية خاصة المحلية، وإعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة التي تدعم النشاط الاقتصادي، وتوفير الاحتياجات الضرورية للسكان في ما يخص الموارد البشرية، وهو الذي اعتمده الجزائر كبنية تحتية للانطلاق في تطبيق المشاريع منذ 2005. ( مشري محمد الناصر و بقعة الشريف، 2018).

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004. والذي هدفت من خلال لتحقيق جملة من الأهداف تمثلت في: تحديث وتوسيع الخدمات العامة، تحسين مستويات المعيشة، تطوير الموارد البشرية و البنى التحتية، تطوير المنشآت الأساسية ( قطاع النقل، دعم التنمية الاقتصادية، تحسين الخدمات العمومية، وتطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال ) ( صالحى ناجية، مخلص فليحة، 2013، 2-27).

- برنامج توطيد النمو الاقتصادي ( المخطط الخماسي الثاني ) 2010-2014: أُطلق على هذا البرنامج اسم "برنامج الاستثمارات العمومية"، والذي يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي تمت مباشرة سنة 2001. وهدفت من خلاله إلى تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ ويشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين: استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه . وإطلاق مشاريع جديدة (منشآت للتربية الوطنية، منشآت قاعدية صحية، وحدات سكنية، منشآت قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة، لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية). ( بيان مجلس الوزراء، 2010، 2).

- البرنامج الخماسي 2015-2019: تُشجّع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 م لزيادة دعم مسيرة (النمو والتنمية) التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) ( مشري محمد الناصر و بقعة الشريف، 2018 ).

ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات يُمكن تلخيصها في:

- دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن.

- تنمية الصناعات الغذائية؛ من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة.
- تكثيف الجهود في البحث والتنقيب عن حقول نפט وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية.
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة.
- استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية.
- برنامج تصميم العُرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- استمرار مشاريعها فيما يخص تكملة الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا- إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، و مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة.
- تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث 3G الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة والثابتة، وأيضاً الجيل الرابع 4G.
- حماية البيئة من مخاطر التلوث، و تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.
- تطوير إستراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه.

### المعطي الثاني ومفاده الثورة الرقمية:

وإسهامها في انبعاث أنماط ومسالك مستجدة لإنتاج واستهلاك المعلومة، من جهة، و بروز طرائق جديدة لتداول المعلومة تتجاوز في شكلها ومضمونها الطرائق التقليدية، من جهة أخرى. الشيء الذي أفرز فاعلين جدد من خارج المنظومة القائمة لكنهم غدوا بفضل التقنيات التفاعلية الجديدة فاعلين أساسيين. كما أسهمت في بروز إعلام جديد نحى بالعملية الاتصالية نحو التفاعلية والفورية والمشاركة الفاعلة في إنتاج المحتوى. ونتج عن ذلك المنحى بروز بيئة إعلامية جديدة بقيم جديدة وممارسات جديدة لم تكن الجزائر - على غرار باقي دول العالم - بمعزل عن صيرورتها وتأثيراتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فالثورة رقمية أفرزت أشكالاً جديدة في التعبير، وقدمت إمكانيات غير معتادة في تفاعل المتلقي مع المضامين المعلوماتية، كما بات (المتلقي) يقوم بادوار جعلته في قلب منظومة الإنتاج تجميعاً و صياغة وتخزيناً وتوزيعاً على نطاق يتجاوز بكثير ما كان من قبل (بجي البيحوي، 2015).

المعطي الثالث: ومؤداه الأدوار الهامة و المميّزة والمؤثرة التي أضحت تؤدّيها السوشيال ميديا في مجتمعاتها الافتراضية:

اذ أصبحت اليوم تشكل قوة ضغط وصنع للرأي العام، وتحرك الحكومات والمجالس والهيئات، كما أصبحت أداة في يد المواطن، تساهم في التوعية والتعبئة وفي تشكيل وعي جماهيري. فقد أضحت وسيطا مهما، ليس فقط كونها خلصت الفرد من تراتبية وهرمية وأبوية وسائل الإعلام والتواصل التقليدية ولكن أيضا لأنها أسهمت في انبعاث عالم افتراضي ، بات الأفراد والجماعات والتنظيمات فاعلين مباشرين، بإمكانهم التعبير عن آرائهم وتصوراتهم عن وفي القضايا الإشكالية الكبرى التي ترهن حاضرهم أو من شأنها التأثير في مستقبلهم(بحي البحاوي، 2015).

كما استطاعت أن تلعب دورا مهما ومميّزا في مراحل عملية التنمية من خلال مشاركتها الإعلام التقليدي في التوعية والتوجيه والتنمية المجتمعية وترسيخ الأفكار والاهتمامات التنموية عبر الاتصال المباشر للقائمين على منصات السوشيال ميديا مع مختلف أفراد المجتمع. والتي كفلت النجاح للعديد من المواضيع والقضايا المهمة التي تلامس واقع الحياة ، كما أضحت عاملا مهما لا يستهان به في عملية التغيير والإصلاح المجتمعي وتقدم المسيرة الإنمائية في المجتمعات كافة. مما يفرض على أصحاب المشاريع التنموية استيعاب نمط الإيقاع المتسارع للتفاعلات عبر الإعلام الاجتماعي ووسائله ومنصاته.

تأسيسا على ما سبق، وانطلاقا من الإحساس بحجم التغييرات التي أحدثتها السوشيال ميديا في عملية التغيير والإصلاح المجتمعي وتقدم المسيرة الإنمائية في المجتمعات وترسيخ الأفكار والاهتمامات التنموية، نسعى من خلال هذا المقال لمحاولة إبراز المحددات التي تشكل خصوصية السوشيال ميديا في علاقتها بالتنمية والمشاريع التنموية والكشف عن مكان قوتها التأثيرية وأدوارها في العديد من القضايا والمشاريع التنموية في الجزائر (الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و الثقافية...).

قبل استعراض المحددات التي تشكل خصوصية السوشيال ميديا في علاقتها بالمشاريع التنموية ، يجدر بنا الوقوف على ماهية كلا من السوشيال ميديا والمشاريع التنموية.

أ- مفهوم السوشيال ميديا أو الإعلام الاجتماعي :

إن أول ما يطرح عند الحديث عن مصطلح السوشيال ميديا Social Medias أو الإعلام الاجتماعي هو : هل نقصد بذلك شبكات التواصل الاجتماعي Social Networking؟ أو مواقع التواصل الاجتماعي Social Networking sites؟ غير أن هناك فروق جوهرية بين المصطلحين سنعمل على توضيحها.



تعرف شبكات التواصل الاجتماعي بأنها: منظومة من الشبكات الإلكترونية التي تسمح للمشارك فيها بإنشاء موقع خاص به، ومن ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني مع أعضاء آخرين لديهم الاهتمامات والهوايات نفسها (زاهر راضي، 2003). كما تعرف بأنها: موقع إلكتروني يوفر لرواد شبكة الإنترنت فتح صفحة شخصية من أجل تبادل معلومات وصور وفيديوهات مع مجموعة أصدقائهم وشبكة علاقاته (boyd Danah, Ellison Nicole, 2007).

شبكات التواصل الاجتماعي هي مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب ، تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي، يجمع بين أفرادها اهتمام مشترك، حيث يتم التواصل بينهم من خلال الرسائل أو الإطلاع على الملفات الشخصية ومعرفة أخبارهم والمعلومات التي يتعرضون لها ، من خلال إطار برنامج أو تطبيق محدد يشتركون جميعا في استعماله.

أما السوشيال ميديا أو الإعلام الاجتماعي فهي مجموعة منصات تكنولوجية داخل شبكة الإنترنت تسمح للأشخاص بإنتاج وتنظيم وتعديل المحتوى والتعليق على مضمين معينة (Cann, Alan, 2011).

مما يعني أن الإعلام الاجتماعي أشمل كما أنه يحتوي شبكات التواصل الاجتماعي ويتجاوزها فهو شبكة الشبكات يتيح إنتاج وتبادل المعلومات لجمهور عريض، فبإمكان كل الناس أن يسهموا في هذا الفضاء. و ما شبكات التواصل الاجتماعي إلا مواقع أو منصات اجتماعية على الشبكة.

وتحتوي السوشيال ميديا على وسائل و أدوات متعددة تزداد تنوعا ونموا مع الزمن، ومن أهمها: الشبكات الاجتماعية (عبارة عن مواقع ويب، تقدم الخدمات لمستخدميها كالمحادثات الفورية، ومشاركة الملفات، والصور والفيديو والتدوين.. وغيرها من الخدمات). المفضلات الاجتماعية، مواقع استضافة المدونات المجانية، مواقع مشاركة الفيديوهات والصور.

### ب- المشاريع التنموية :

قبل الشروع في بيان المقصود الاصطلاحي بالمشاريع التنموية، نبدأ بتعريف التنمية، ثم المشروع، وبعد ذلك نعرف التنمية مضافة إلى المشروع، مع ذكر لبعض خصائص المشاريع التنموية.

تعرف التنمية بأنها تغيير اجتماعي إرادي ومقصود للانتقال بالجمتمع من الحال الذي هو عليه فعلا، إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه أملا (الجمهري و عبد الهادي ، د.ت، 8).

و عرّف قيس المؤمن مع آخرين (1997، 9). التنمية بأنها "تلك العملية المتعددة الأبعاد التي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية السلوكية و الثقافية و النظم السياسية و الإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي و تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، و استئصال جذور الفقر المطلق في مجتمعات ما".



أما محمد شفيق (1999، 18). فيشير إلى أن المفهوم العام للتنمية هو " عمليات مخططة وموجهة في مجالات متعددة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه و ظروف أفراده، من خلال مواجهة مشكلات المجتمع وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانيات و الطاقات، و بما يحقق التقدم و النمو للمجتمع والرفاهية و السعادة للأفراد".

تأسيسا على التعاريف السابقة يمكن تعريف التنمية بأنها التغيير الإرادي الذي يحدث في المجتمع سواءً اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، ينتقل من خلاله المجتمع من الوضع الحالي إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه، بهدف تطوير وتحسين ظروف أفراده، من خلال الاستغلال الأمثل لجميع الموارد والطاقات المتاحة ، ويعتمد هذا التغيير بشكل أساسي على مشاركة أفراد المجتمع نفسه.

أما المشروع فقد تعددت الآراء و اختلفت في تحديد مفهومه، ويمكن إرجاع ذلك لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع. فهناك من يعرفه على أنه: مجموعة كاملة من الأنشطة والعمليات التي تستهلك موارد محدودة ينتظر منها مداخيل وعوائد أخرى نقدية أو غير نقدية (Kamel Hamdi, 2000, 9).

كما يعرف على أنه: مجموعة الأنشطة المرتبطة و المتداخلة في نفس الوقت، والتي تتضمن استخدام العديد من الموارد المتاحة لتحقيق بعض المنافع في المستقبل القريب (علي شريف و محمد فريد الصحن، 1998، 209).

مما سبق من تعاريف يمكن تحديد عناصر المشروع بصفة عامة فيما يلي:

- **تدفقات خارجية:** تسمى بالتكاليف أو المدخلات أو الموارد أو الاستثمارات.
- **تدفقات داخلية:** وتسمى بالمنافع أو المخرجات أو الإنتاج أو العوائد، وهي تعكس هدف المشروع.
- **فترة زمنية معينة** تمثل عمر أو حياة المشروع.
- **حيز مكاني،** ويشمل موقع محدد في منطقة محددة.
- **إدارة المشروع و الأفراد** (أصحاب المشروع أو المشاركين فيه)

بعد الوقوف على مفهومي التنمية و المشروع، نحاول فهم المراد بالمشاريع التنموية وخصائصها. فالمقصود بها مجموعة الأنشطة و العمليات التي توحد فيها الجهود الشعبية مع السلطات الحكومية تحسينا للأحوال الاقتصادية والاجتماعية و السياسية للمجتمعات، و يحددها إطار زمني و ميزانية وهيكل تنظيمي.

انطلاقا مما سبق، يمكن استخلاص بعض خصائص المشاريع التنموية فيما يلي:

\* إن المشروع التنموي عملية مخططة، و تأتي حتمية التخطيط بناء على أن الهدف منها هو تحقيق حياة أفضل للمواطنين، و لا يمكن أن يتحقق ذلك بشكل عشوائي أو تلقائي. و يتضمن هذا التخطيط وضع

الأهداف والسياسات المطلوب الوصول إليها و تطوير و تنمية الطرق و الوسائل المؤدية إلى تحقيق ذلك. \* إن المشروع التنموي عملية استثمارية، حيث يركز على استثمار الموارد البشرية والمادية الموجودة بهدف تحقيق النتائج. فهو يحتاج إلى استخدام و تطوير وسائل الأداء و الإنتاج المادية و البشرية قصد النهوض بأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم.

\* إن المشروع التنموي مسؤولية إدارية، لأن عملية التنمية تعتمد أساسا على كفاءة الجهاز الإداري للدولة ، ذلك لأن الدولة تقوم بالعبء الأكبر المؤثر في التنمية. وتعاون ومشاركة من الجميع سواء كانت مؤسسات حكومية أم خاصة وكذا المؤسسات غير الحكومية و المواطنين.

**أولا: المحددات التي تشكل خصوصية السوشيال ميديا في علاقتها بالتنمية والمشاريع**

### التنمية:

أضحت السوشيال ميديا وسيطا مهما، ليس فقط كونها خلصت الفرد من تراتبية وهرمية وأبوية وسائل الإعلام والتواصل التقليدية ولكن أيضا لأنها أسهمت في انبعاث عالم افتراضي ، بات فيه الأفراد والجماعات والتنظيمات فاعلين مباشرين، بإمكانهم التعبير عن آرائهم وتصوراتهم عن وفي القضايا الإشكالية الكبرى التي ترهن حاضرهم أو من شأنها التأثير في مستقبلهم (بحي الجياوي، 2015). ولعل من أبرز المحددات التي شكلت خصوصية السوشيال ميديا في التنمية نجد:

### **1 - الفورية و التزامن في نشر وتبادل المعلومات حول المواضيع التنموية:**

حققت ثورة المعلومات الرقمية انتشارا كبيرا وسريعا للمعلومات، وأصبحت المنصات السوشيالية تضح بالأخبار. كما أصبح الناس لا يستطيعون الانتظار، بل يسعون لمعرفة وتحديث الأخبار لنشر كل ما هو جديد حول القضايا. حيث يلعب الجمهور في الوقت الحالي دورا نشطا في جمع ونقل وتحليل ونشر الأخبار والمعلومات عبر الإنترنت. ففي عصر السوشيال ميديا وغيرها من تطبيقات الإعلام الرقمي تلاشت المساحة الفاصلة بين المشهد الواقعي و المشهد الإعلامي، ففي نفس لحظة وقوع الحدث يتم نشره و تداوله موثقا بالصور واللقطات الحية عبر هذه الشبكات، لتسود بذلك فلسفة اللحظية والفورية والتزامن في نشر و تبادل المعلومات، و هي واحدة من أهم سمات الشبكات، وتتمثل في القدرة على انتشار المعلومة في حينها على نطاق واسع جدا وبسرعة كبيرة، بالإضافة إلى التدفق الكبير والسريع للمعلومات. فكل فرد قادر على المراقبة والرصد و النشر و إبداء وجهة نظره الخاصة، تجاه أي حدث أو قضية أو قرار أو مشروع تنموي.

2- المشاركة فيه مفتوحة وكل القضايا قابلة للطرح و المداولة.

إذا كان الجيل الأول من السوشال ميديا قد سهل عملية الوصول إلى المعلومات والأخبار، وأتاح للأفراد إمكانيات إنتاج المضامين وبأشكال تعبيرية مختلفة ( منتديات الحوار، صفحات خاصة، غرف دردشة، مدونات وغيرها)، فإن الجيل الثاني منها ( الفيسبوك، التويتر، اليوتيوب...) قد أتاح منابر واسعة النقاش والحوار وتبادل الآراء والأفكار، وحشد الجماهير لمناصرة قضية أو مشروع، أو تكوين رأي عام، أو إثارة إشكاليات مجتمعية لم تكن وسائل الإعلام التقليدية تتناولها أو تثيرها أو تعطيها الاهتمام الكافي (بحسب يحيوي، 2015).

فالسوشال ميديا استطاعت بوسائلها ومنصاتها المختلفة إحداث التغيير من خلال قدرتها على لعب دور الوسيط السهل والفعال لنشر ما لدى الجمهور من أفكار ومعلومات، والتشارك في المعارف و الأفكار بما يتجاوز أي حدود زمانية أو مكانية، وبما يعزز تبادل الخبرات و التجارب والأفكار (مها عبد المجيد صلاح، 2012). حيث تسمح باستقبال تعليقات و مشاركات الجمهور حول المشاريع التنموية دون عوائق أو حواجز، فهي تتسم بأنها مفتوحة أمام مساهمات الجمهور. كما تتبنى هذه الشبكات نمط الاتصال التحويري القائم على مرونة تبادل الاتصال بين الأطراف المشاركة فيه. حيث تشجع مستخدميها وزوارها على إبداء تعليقاتهم و آرائهم وردود أفعالهم، بل و تقييم ما يجدونه من محتوى، بالإضافة إلى تداول المعلومات المنشورة وإعادة نشرها. وبالتالي ففي الزمن الرقمي تلاشت المسافة الفاصلة بين المنظمات و الحكومات و الجمهور، و أصبح من الضروري إشراك الجمهور في إنجاز المشاريع التنموية المختلفة ومعرفة اهتماماته والاستجابة له، وطلب المساعدة منه، والإبقاء على علاقات طيبة وإيجابية معه.

لقد ساهمت السوشال ميديا بالجزائر في التعريف ببعض المشاريع التنموية و المجالات التطوعية التي كانت مغيبة لأسباب عديدة، وكذا تجنيد المهتمين بتلك المجالات حول بعض العمليات التي تقام من أجل تحسين الأوضاع في المحيط المعيشي للمواطنين. حيث راجت في السنوات الأخيرة عمليات التحسيس والتوعية عبر المنصات السوشال، تدعو المواطنين للمساهمة في حملات تطوعية مختلفة. حظيت بعدها بالانتعاش والدعم الجماهيري الكبير، لا سيما، وان نتائجها كانت تنقل تباعا على الشبكة التواصلية. والتي ظهرت في البداية من خلال منتديات شبابية ومجموعات صغيرة التف حول أفكارها العديد من مستخدمي المنصات في الجزائر. لتنتقل بعدها المبادرات إلى صفحات عديدة.

وتعددت مواضيع المبادرات والحملات التطوعية التي روجت لها صفحات جزائرية رائجة بين جمع المال للتضامن مع المحتاجين و التبرع بالدم لحساب المستشفيات وبين حملات التنظيف التي استهدفت العديد

من الأحياء والشوارع، وتنظيف المقابر .. إلى غاية حملات التصوير الفوتوغرافي لدعم السياحة المحلية في الجزائر و غيرها. (راديو الجزائر).

ومن أمثلة ذلك الحملة التي هدفت إلى تنظيف المحيط و التي أطلقتها جمعية نظافة لترقية المحيط الحضاري و حمايته بولاية سوق أهراس، من خلال إنشاء صفحة إلكترونية للترويج لأنشطة الجمعية، تدعو الولايات الأخرى للمبادرة إلى النشاط نفسه. و لاقت الفكرة استحابة من شباب مختلف الولايات الأخرى. حيث أطلق مجموعة من النشطاء عبر شبكات التواصل الاجتماعي حملة تحمل اسم "ثورة السلام"، تهدف إلى تنظيف السلام و تزيينها في مختلف المدن الجزائرية. كما تداول النشطاء عبر الشبكات الاجتماعية وسم (هشتاغ) "الجزائر نظيفة" للترويج لأعمالهم و إنجازاتهم، و اختاروا عدة شعارات حملتهم على غرار "معا لتحتفي الأوساخ من أحيائنا"، و "أن تبدأ من أبسط الأشياء.. فذلك هو التغيير".

### 3- التواصل المباشر مع مختلف الأفراد حول الاهتمامات التنموية وإتاحة منابر واسعة

#### للنقاش و الحوار

مع تطور تقنيات الويب Web.2 تطورت وازدادت آليات عمل السوشيال ميديا؛ حيث بدأ الجميع يشارك في إنتاج المعرفة و أصبح جزء أصيل من مكوناتها و أصبح له دور مؤثر و فاعل في المجتمع. فالفرد في البيئة الإعلامية الجديدة تحول في عملية الاتصال من متلقي، إلى مستخدم متفاعل و وصولا إلى منتج وهو ما اصطح عليه Prosumer وهو لفظة جديدة تعبر عن النشاط الاتصالي الذي يقوم به الجمهور في بيئة الإعلام الجديد (مها عبد المجيد صلاح، 2012). حيث تشجع مستخدميها و زوارها على إبداء تعليقاتهم و آرائهم و ردود أفعالهم، بل و تقييم ما يجدونه من محتوى، بالإضافة إلى تداول المعلومات المنشورة و إعادة نشرها. فلم يعد مقبولا في ظل الإعلام الجديد استمرار نموذج الاتصال النازل من قمة المنظمة، للأسفل حيث الجمهور العادي. فالواقع الحالي يفرض الاستماع، المشاركة، الإفصاح، و سرعة إعلان الحقائق.

فشبكات التواصل الاجتماعي سمحت لأي شخص أن يصبح ناشطا و يعبر و ينقل و يتقاسم سعادته أو امتعاضه أو إعجابه من أي خدمة أو موقف أو وضعية، و يحصل على تأييد عدد كبيرة من المستخدمين مع مجرد كتابة خبر على حسابه في الفيسبوك أو تغريدة له على التويتر. فكل ما يحتاجه هو مجموعة من الأفراد القادرة على تكوين تجمع، ليصبح لديه السلطة في الحديث و التعبير و مساءلة المنظمات. فالحكومات و المنظمات الآن تخضع للمساءلة القانونية وهي أكثر عرضة لذلك من أي وقت مضى، فهناك جمهور متواجد بغزارة على المنصات السوشيالية يرصد ما تفعله. كما ان الأفراد أدركوا القوة التي لديهم، وهم بالفعل يستخدمونها.

4- إمكانية التعرف على توجه الجمهور ورؤيته، وحشده لمناصرة قضية أو تكوين رأي

عام:

مع حرية نشر الأفكار و التعبير عن الرأي في السوشيال ميديا، وكذلك سهولة نشر وتداول المعلومات و الأخبار، يمكن أن تقدم هذه المضامين مؤشرات مبدئية عن توجهات الجمهور تجاه المشاريع التنموية، وكيف يرونها، وهذا من شأنه أن يفيد في إنجاحها، خاصة لو تم التعامل مع المضامين المنشورة بجديّة.

ثانيا: الأدوار التدخلية للسوشيال ميديا في العملية التنموية والمشاريع التنموية:

لا تمثل السوشيال ميديا بوسائلها ومناصاتها و أساليبها المختلفة العامل الأساس للتغيير في المجتمع، لكنها أصبحت عامل مهم في تهيئة متطلبات التغيير في نظرة الفرد إلى مجتمعه وقضاياه عن طريق تكوين الوعي. فالمضامين التي تتوجه بها عبر رسائل ، لا تؤدي فقط إلى إدراك الحقيقة ، بل إنها تسهم في تكوين الحقيقة، وحل اشكالياتها. من هذا المنطلق تعدد ادوار السوشيال ميديا في تحقيق التنمية و انجاح المشاريع التنموية من خلال تأديتها للعديد من الأوار و التي يمكن إيجازها في:

\* تهيئة المناخ الملائم للتنمية بتوفير منتديات للمناقشة ووضع القرارات. فقبل أن تتحرك خطة التنمية من الإحصائيات والتنسيق إلى شكلها النهائي، تقوم المنصات السوشيالية المختلفة على رصد و ملامسة احتياجات الجمهور والتعرف عليها من خلال إعلامهم بكل ما يخص القضايا و المشاريع التنموية بجمع المعلومات المناسبة ومعالجتها ونشرها بينهم و استقبال تعليقات و مشاركات الجمهور حولها دون عوائق أو حواجز لاكتساب معطيات جديدة تساعد على إنجاحها.

\* نشر المعرفة التنموية بتلقين الأفراد مجموعة المعاني والمفاهيم والمهارات للإلمام بالمشاكل التي تعاني منها الجزائر (حكومة و مجتمعا) وإدراك كيفية معالجتها.

\* تكوين رأي عام يلتف حول مسار التنمية، و يؤازر الجهود المبذولة من أجل تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية.

\* التأثير في اتجاهات ومواقف الأفراد والجماعات لجعلهم أكثر استشعارا بالمشكلات التي تواجه عملية التنمية، وأكثر استعدادا للمساهمة في حلها. وفي هذا الشأن يمكن للمنصات السوشيالية بأساليبها ورسائلها تعديل وتغيير المفاهيم والسلوكيات السلبية إلى مفاهيم وسلوكات إيجابية.

\* تحسيس القيادات والسلطات الحكومية و أصحاب المشاريع التنموية بالمشاكل الفعلية والنقائص التي يعاني منها المواطن، من خلال فسحها للمجال واسعا امام مشاركة الجماهير للإسهام في مناقشة قضايا

الشأن العام. وخاصة المرونة التي تمنحها الطبيعة العلائقية الأفقية لبنيتها التنظيمية في طرح قضاياهم ومساءلة المسيئين عبر حوارات جادة وعقلانية وشفافة وديمقراطية.

**ثالثا: المتطلبات الأساسية لنجاح السوشيال ميديا في إنجاح العملية التنموي:**

**(التوصيات)**

من أجل إعداد خطة إعلامية تنموية في المنصات السوشيالية، وتحقيق دور نشط للسوشيال ميديا للمشاركة في التنمية والمشاريع التنموية لابد من تحقيق الآتي:

1- يجدر بصناع القرار وأصحاب المشاريع التنموية في الجزائر الاهتمام بالقدر الكافي بدور السوشيال ميديا، واستغلال وسائلها وأدواتها - كوسيلة فاعلة- للتواصل مع المواطنين في التمهيد للخطط والبرامج والسياسات والمشاريع التنموية التي تتخذها الدولة. ومواكبة عملية تنفيذ الخطط والبرامج، والعمل على شرح معانيها ومصطلحاتها للجمهور؛ وتعقب نتائجها بعد التنفيذ، والكشف عن مواطن الخلل و تقويم الأخطاء.

2- استحداث دوائر متخصصة في مجال الإعلام التنموي لدى الوزارات و المؤسسات الجزائرية في مجال التنمية والإعلام، وإيجاد آليات للاستفادة من السوشيال ميديا في هذا الصدد.

3- وجب على هيئات ومؤسسات الدولة إعداد وتدريب الكوادر المختصة لكي يكون هناك دور واقعي وملمس للمنصات السوشيالية في تحقيق التنمية و إنجاح المشاريع التنموية لمجتمعنا. وكذا اجتذاب الجمهور المستخدم إلى الشبكات والمواقع الرسمية على الشبكة العنكبوتية، من خلال توفير المعلومات للمواطنين عن التنمية وشروط نجاحها وشرح القوانين وتبسيط الإجراءات، وذلك بتنشيط الحوار وتوسيعه وإتاحة الفرصة أمام الأفراد للتعبير عن آرائهم وأفكارهم حول مشاريع الحكومة و الاستماع لأقوالهم و الأخذ بالآراء الجادة منها. مما سيعمل على اجتذاب شرائح أكبر من جمهور الإعلام الاجتماعي.

وختاما نؤكد أن المواطن الجزائري أصبح بفضل السوشيال ميديا مالكا لوسائلها وتقنياتها الخاصة للنشر و التعبير. فهو لم يعد متلقيا سلبي بل أصبح مشاركا فعلا في العملية الاتصالية. مما يحتم على صناع القرار والقادة والقائمين على التنمية والمشاريع التنموية في الجزائر التعامل بإيجابية مع هذا المعطى الجديد، و إعادة النظر في الأسلوب الأمثل للمشاركة في مثل هذه المنصات، وذلك من خلال إطار يجمع الجهود التنموية، ويرسم لها منهاجا واضحا للتعامل الأمثل في كافة مجالات التنمية.

قائمة المراجع:

• المراجع العربية:

- 1- الجوهري و عبد الهادي بالاشترالك(د.ت): دراسات في التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث.
- 2- الداغر مجدي محمد عبد الجواد (2012): دور وسائل الإعلام والاتصال في دعم خطط التنمية المستدامة والنهوض بها في البلدان العربية، دراسة حول دور الصحافة في معالجة مشكلات التنمية المستدامة بالتطبيق على عينة من الصحف العربية اليومية في الفترة من 2005-2007، مجلة حوليات الآداب و العلوم الإجتماعية، الحولية 33.
- 3- زاهر راضي (2003): استخدام مواقع التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، ع15، جامعة عمان الأهلية، عمان.
- 4- علي شريف و محمد فريد الصحن(1998): اقتصاديات الإدارة- منهج القرارات-، الدار الجامعية. بيروت.
- 5- قيس المؤمن وأخرون (1997): التنمية الإدارية، دار زهران للنشر، عمان، الأردن.
- 6- مشري محمد الناصر و بقة الشريف (2018): تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر، دراسة اقتصادية خلال الفترة 2005-2015، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي. رابط المجلة: <http://giem.kantakji.com/article/details/ID/1120#.XCF0-ZWWziU6>
- 7- محمد شفيق (1999): التنمية الاجتماعية دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر.
- 8- مها عبد المجيد صلاح (2012): الإعلام الجديد وإدارة الأزمات الأمنية، ورقة علمية مقدمة في المنتدى العلمي حول الإعلام الامني و دوره في إدارة الأزمات، الأردن.
- 9- ناجية صالح و مخناش فتيحة (2013): أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي.. على النمو الاقتصادي 2001-2014، أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - جامعة سطيف.



10- نوره الزعيبي (2018): دور الإعلام الاجتماعي في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة،

مارس 2018. على الرابط: <http://akhbar-alkhaleej.com/news/article/1112580>

11- يحيى اليحيياوي (2015): الشبكات الاجتماعية والمجال العام بالمغرب - مظاهر التحكم والدمقرطة.

على الرابط:

<http://studies.aljazeera.net/ar/mediastudies/2015/11/201511885144375848.html>

12- بيان مجلس الوزراء: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014، المنعقد في 24 ماي 2010.

13 - <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/reportage/74973.html>

المراجع باللغة الأجنبية:

14- boyd Danah, Ellison Nicole(2007): Social Network Sites: Definition, History, and Scholarship. <http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1083-6101.2007.00393.x/full>

15- Cann Alan, (2011): Social Media: A guide for researchers, Research Information, Network , London .

16- Kamel Hamdi,(2000) :Analyse des projets et leur financement .imprimerie ES-SALEM, Alger.